إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 12/275
للنشر الفوري
25 يوليو 2012

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

الصندوق يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع الأردن
حول طلب الأردن دعم برنامجه الإصلاحي الوطني من خلال اتفاق للاستعداد الائتماني

دعماً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي في الأردن، توصلت السلطات الأردنية وخبراء صندوق النقد الدولي إلى اتفاق تمهيدي على مستوى الخبراء، بشأن طلب الأردن عقد اتفاق للاستعداد الائتماني ("Stand-By Arrangement" – SBA) مدته 36 شهرا. ويخضع هذا الاتفاق لموافقة المجلس التنفيذي للصندوق الذي يُتوقع أن يبدأ النظر قريباً في هذا البرنامج. ويتيح الاتفاق للأردن الحصول على ائتمان من الصندوق بقيمة 1.364 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2 مليار دولار أمريكي).

وقد صرحت اليوم السيدة كريستينا كوستيال، رئيس بعثة الصندوق إلى الأردن، بالبيان التالي في عَمان:

"تعرض الاقتصاد الأردني لصدمات خارجية لا سيطرة للحكومة عليها. فبسبب الانقطاعات المتكررة في تدفق الغاز الطبيعي من مصر على أثر أعمال التخريب المتكررة التي طالت خط الأنابيب في شبه جزيرة سيناء، هذا إلى جانب أسعار النفط المرتفعة والمتصاعدة، كان من الضروري استيراد منتجات وقود بتكلفة مرتفعة لتوليد الكهرباء. وفي نفس الوقت، تأثر الدخل السياحي وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر تأثرا سلبيا بالتوترات الإقليمية وهبوط النشاط الاقتصادي العالمي، مما تسبب في تباطؤ معدل النمو الاقتصادي. وبالرغم تحسن الدخل السياحي وارتفاع تحويلات العاملين في الخارج في عام 2012، إلى جانب الانخفاض المتوقع في أسعار النفط، فمن المتوقع أن يزداد عجز الحساب الجاري الخارجي ليصل إلى ما يقدر بنحو 14% من إجمالي الناتج المحلي في 2012.

"وتمكنت سياسة المالية العامة وسياسة الطاقة في عام 2011 من استيعاب الأثر الاجتماعي لهذه الصدمات عن طريق حماية المستهلكين من ارتفاع أسعار الطاقة بوسائل منها زيادة الدعم والإنفاق الاجتماعي ورفع الأجور على نحو موجه. غير أن هذه الخطوات ساهمت في ارتفاع عجز الحكومة المركزية وتصاعد خسائر التشغيل في شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة (NEPCO) التي تتحمل فاتورة دعم الكهرباء. وازداد تفاقم الوضع في عام 2012 بسبب الحاجة إلى توفير خدمات الإيواء والخدمات الطبية للاجئين القادمين من سوريا. وأدت الاحتياجات التمويلية الكبيرة

للحكومة المركزية وشركة الكهرباء الوطنية إلى انخفاض التمويل المتاح لدعم استثمارات القطاع الخاص، كما تسببت في زيادة الدين العام المرتفع في الأصل.

"ولمواجهة هذه الصدمات الخارجية السلبية، اعتمدت الحكومة الأردنية برنامجا وطنيا للإصلاح. وفي هذا السياق، اتخذت تدابير مهمة لإعادة سياسة المالية العامة وسياسة الطاقة إلى مسار قابل للاستمرار مع توجيه الدعم إلى الشرائح المستحقة من السكان. وطلبت الحكومة مساعدات مالية من صندوق النقد الدولي حتى تتجنب أي تصحيح حاد يمكن أن يؤثر سلبا على النمو وعلى شرائح السكان متدنية الدخل، وللوقاية من أي صدمات إضافية. ووافق خبراء الصندوق على مساندة جدول الأعمال الذي وضعته الأردن لتحقيق التقشف المالي على نحو مقبول اجتماعيا. وسيوفر هذا البرنامج السيولة في الثلاث سنوات القادمة، مما سيتيح للسلطات تنفيذ جدول أعمالها المقرر بالتدريج. ويرتكز برنامج السلطات على نظام ربط الدينار بالدولار، وهو النظام الذي حقق للاقتصاد الأردني نتائج جيدة. وأهم أهداف البرنامج هي (1) تصحيح اختلالات المالية العامة والحسابات الخارجية؛ (2) تعزيز النمو المرتفع الذي يشمل الجميع. ولتحقيق هذه الأهداف، تخطط السلطات لاتخاذ التدابير التالية: إجراء تصحيح مالي على المديين القصير والمتوسط تدعمه إصلاحات في الإنفاق والضرائب؛ وإجراء إصلاحات شاملة في قطاع الكهرباء لإعادة شركة الكهرباء الوطنية إلى مستوى استرداد التكلفة؛ وتنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الشفافية، وزيادة النشاط التجاري.

"ومن المتوقع أن تكون هذه السياسات مسوغاً كافيا لإتاحة مستوى استثنائي من موارد الصندوق ــ بما يعادل 800% تقريبا من حصة الأردن في الصندوق ــ وهي سياسات تستحق الدعم من المجتمع الدولي في صورة منح إضافية و مساعدات رسمية."